

بناؤنا

المحافظة على كيان أمة ما علم حربي من الطبقة الأولى، إنه علم سياسي من الطبقة الأولى، وبدون الاعتماد على هذين العلمين يكون كل تعب للمحافظة على الحرية والاستقلال، أو لنيل الحرية والاستقلال باطلاً»(1).

وردت هذه القاعدة في مقالة سعادة (سورية تجاه بلفور) عام 1925. يوم كانت سورية تحت الإنتدابين الإنكليزي والفرنسي، وكانت الحركات الوطنية ناشطة في العمل للاستقلال والحرية، ولكن ما قاله لم يكن لتلك المرحلة فقط، أي الفترة التي قسمت فيها سورية إلى كيانات تنفيذياً لمعاهدة (سايس- بيكو)، التي تلاها (تصريح بلفور الذي أعطى اليهود الحق في إقامة (وطن قومي) في فلسطين، بإضافة إلى معالجة سعادة المسألة القومية، والاستقلال، فإنه، أيضاً وضع قاعدة للمحافظة على الاستقلال والاستقلال والحرية والحرية الحقيقيين. لأن الاستقلال والحرية لا يعنىان خروج الجيوش الأجنبية فقط، بل يعنىان أن تكون إرادة الأمة هي الفاعلة في أي شأن من شؤونها، ولا تخضع لأي إرادة خارجية. وفقاً لذلك بد للمحافظة على كيان الأمة أن استمرار استعدادها لهذه المحافظة، فليحيا محررة، والنزاعات الدولية مستمرة، وهذا يستدعي أن يتبع مستمر، وتصادم الإيرادات الدولية مستمر أيضاً. وهذا يستدعي أن يتبع الأمة مهياة للدفاع عن سيادتها واستقلالها وحريتها وإرادتها. وهذا براءى سعادة يرتكز إلى علمي (الحرب والسياسة) أي بناء القوة، وبناء

أندورا أم النمسا نموذج الدولة الفلسطينية العتيدة!!

كتب أبشالوم فيلان وموريس سترون مقالاً في صحيفة هآرتس الصهيونية اعتبروا فيه أن نموذج النمسا أكثر ملاءمة للدولة الفلسطينية المستقبلية من أندورا الخاضعة للوصاية الفرنسية والإسبانية وقد جاء في المقال: خطاب بار إيلان الذي ألقاه بنيامين نتنياهو والشروط المسبقة التي طرحها لاستئناف المحادثات مع الفلسطينيين ذكرت باقتراحه قبل عدة سنوات بتبني أندورا كنموذج للدولة الفلسطينية.

أندورا التي يقطن فيها 70 ألف نسمة على مساحة 450 كيلومتراً مربعاً فقط، ليست نموذجاً ملاماً. النموذج التاريخي الملائم للنموذج الفلسطيني هو النمسا التي يعيش فيها 8 ملايين نسمة على مساحة تبلغ 84 ألف كيلومتراً مربعاً. في آخر الحرب العالمية الثانية خضعت النمسا لحكم مجلس مشترك لدول الحلفاء في الدول الغربية، الذين خافوا من توحدوا مجدداً مع ألمانيا والاتحاد السوفييتي الذي خشي من تحويلها إلى قاعدة غربية ضده. في عام 1955 أعلن الحلفاء رسمياً عن انتهاء سيطرتهم على النمسا فالتزمت بموقف محايد في الصراع القائم بين القطبين.

الجمهورية الجديدة التي أقيمت كانت ديمقراطية ومحايدة بروحية عدة مبادئ أساسية ملاممة مع التغييرات الضرورية لأن تكون قاعدة لاتفاق سياسي بين إسرائيل والفلسطينيين.

1 - النمسا أعلنت عن نفسها كدولة محايدة في الصراع بين القطبين والمليين وتعهدت بعدم التحالف مع أية دولة في معاهدة عسكرية وعدم السماح بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها، على إسرائيل أن تتطالب الدولة الفلسطينية بالالتزام بالحياد وألا تتحالف أبداً مع دولة أخرى في معاهدة عسكرية.

2 - النمسا تعهدت بعدم التوقيع على أي اتفاق للتعاون مع ألمانيا عسكرياً أو اقتصادياً أو سياسياً- وعدم طرح مطالب بصدد الأراضي الخالية في المستقبل على شاكلة جنوب تيرول. في الاتفاق مع الفلسطينيين يصرح الجانبان بأنهما يتنازلان عن أي مطلب إقليمي من بعضهما البعض ويلتزمان بعدم ضم أراض.

3 - اقتصاد إسرائيل لن يرتكز على قوة العمل الفلسطينية الرخيصة ولن يحتل الاقتصاد الفلسطيني من خلال الاستثمار المكثف فيه. سيكون بإمكان الفلسطينيين تعزيز علاقاتهم الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية المجاورة.

4 - النمسا التزمت بعدم السماح بقيام حركات سياسية انفصالية تسعى للتحالف مع الألمان وإعادة بناء الأمة الألمانية في ألمانيا، وينفس الطريقة لن يسمح للفلسطينيين بالتحاد مع أخوانهم الفلسطينيين في الأردن أو في إسرائيل وسيطالب المستوطنون واليهين المسيحي بالتنازل عن حل أرض إسرائيل المحتلة. الأطر السياسية الانفصالية ستحظر من خلال التشريعات في الجانبين. 5- النمسا تعهدت بعدم حيازة سلاح هجومي. مع بعض التغييرات الملائمة لا يمكن لنموذج نزع السلاح أن يكون مثمناً- في ظل حقيقة أن إسرائيل خاضعة للتهديدات عسكرية في جهات مختلفة. مع ذلك لا مانع من السماح للدولة الفلسطينية بإدءاء دورها من خلال حيازة قوات شرطية داخلية فعالة. هذه رغم القيود لا يمكن الادعاء اليوم بأن النمسا ليست دولة مستقلة. أجزاء واسعة من المبادئ التي ذكرت يمكنها أن تدفع إسرائيل والفلسطينيين نحو اتفاق سلام شامل. بدلاً من طرح شروط مسبقة يجب أن تتخذ قبل التوقيع - كما فعل نتنياهو في خطابه - بجدد تكريس الانتماء بأفكار خلاقة مثل ما الذي يمكن للدولتين أن تفعله حتى تتمكنتا من العيش إلى جانب بعضهما البعض بأمان وسلام.

نتنياهو لاسفنا اختار نموذج أندورا الخاضعة حتى اليوم للرئيس الفرنسي وأسقف إسباني وليس نموذج النمسا التي تعتبر دولة ديمقراطية مزدهرة غناء.

القدرة على فهم العلاقات الدولية، والمصالح الدولية، وكيفية التعامل معها، واعتبار السياسة «فن بلوغ الأغراض القومية وتحقيق الغايات القومية»(2). وفي مقالته (الجنسيات) عام 1925. التي يتعرض فيها لتجزئة الأمة، وقراراته الإنتداب بتجديد الجنسيات، ومهمة الأمة في هذا الشأن، فإنه يدعو الأمة أيضاً لمعالجة موضوع الاستقلال وفق قواعد ترتكز إليها في تحقيق الاستقلال. لا أن يكون العمل عشوائياً. ولا أن يكون التصرف وفق ما يعن للجماعات السياسية، أو الحكومات المحلية في وقتها. أي ألا يكون العمل أشبه برد الفعل على الأحداث الجارية. فيقول في مقالته تلك: «المعروف حتى الآن فيما يخص باستقلال الأمم، إن الاستقلال يقوم على قوتين: تطلمان في علمين، أما القوتان فهما قوة الرجال وقوة المال، وأما العلمان فهما علم السياسة وعلم الحرب. وكل بحث في الاستقلال لا يكون صحيحاً للعلمين لا يمكن التوصل منه إلى نتيجة مرضية، لذلك يجب علينا أن نبحث في استقلال سورية بالاستناد إلى هذين العلمين الأساسيين»(3). وبما أنه بسبب النزاعات القائمة والمستمرة، فلا بد من تحديد العدو ومعرفته معرفة دقيقة لتنتمكن الأمة من مواجهته من خلال معرفتها لإمكانياته واستعداداته، وبينته النفسية، ولتنتمكن من تجهيز نفسها لمواجهة، فمسألة الصراع لا يمكن أن تؤخذ اعتباطاً، أو دون تحضير دقيق واستعداد في كل النواحي، ففي مقالته (تنظيف مناطق الاحتلال) عام 1943. يقول: «الاستخفاف بالعدو، داخلياً كان أم خارجياً

قواعد في الفكر القومي الاجتماعي

هو من أعظم الأغلال التي أوردت قادة عظام مورد الخبية»(4).

لذلك فإن الحرب لا يمكن أن تكون مظهره، ولا تصريحات، ولا تبجحاً بالقوة، لأنها بحاجة إلى إعداد حقيقي يتناول كل المسائل المتعلقة بها، ولقد أبدى سعادة ملاحظاته على ذلك الشكل من أشكال الحرب، فقال في مقالته: (السياسة الحربية الحاضرة) عام 1942. «إن الحرب السياسية لا تريح بالصريحات الكثيرة، والمقامة بالصنوعات الحربية»(5). فالحرب لها خططها واستراتيجيتها، ولها أبحاثها واستعداداتها، إذ يقول في رسالته، إلى (وليم بجليس عام 1942): «إن الحرب السياسية لا تريح بالصريحات الكثيرة، والمقامة بالصنوعات الحربية»(5). غير الأبحاث الأدبية وليم خطط نفسية وإذاعية لا تخضع لخطط التفكير العمومي»(6). ويرى سعادة أن الدخول في السياسة الإنترنسيونية يتطلب إعداداً داخلياً يتمن من لعب الدور المطلوب من الأمة سواء في المحافظة على كيانها، أو في صراعها القومي على حقوقها القومية. فيقول في مقالته (الاستقلال السوري الموعود وقيامه بالتصريحات) عام 1941: «إن الدخول في السياسة الإنترنسيونية ليس له إلا طريق واحدة هي تنظيم القضية القومية داخلياً ووضعها على قواعد عقائدية متينة وإيجاد منظمة تقوم بأعباء العقيدة القومية والقضية القومية»(7). إضافة لذلك وضع سعادة قاعدة لحركة الأمة في السياسة الخارجية، هي المحافظة على السيادة القومية التي لا يمكن ولا يجوز التنازل عنها في أي تحرك سياسي، أو علاقة سياسية، ففي شرحه لغاية الحزب في (المحاضرة

نقاشات إسرائيلية:

دروس وعبر حربي لبنان وغزة... والحرب المقبلة

إعداد زينة الخطيب

من الطرف الثاني، غير أن نتائج الحرب لا تتعلق فقط بجهة واحدة. فالتحسينات التي طرأت على أداء إسرائيل بعد الحرب لا تغير من نتائج أي حرب مقبلة شيئاً لأنها تتعادل مع التحسينات التي طرأت على أداء وتسليح حزب الله، فلدنيه صواريخ بعدد أكبر بكثير مما كان لديه في حرب لبنان الثانية، والأهم أن مدى صواريخه صار أكبر.

وقد تحسن أداء حزب الله أيضاً في ميادين أخرى، خصوصاً في حقيقة أنه إذا كان في الحرب السابقة يعمل في مناطق مفتوحة فإنه الآن دخل في شكل متزايد إلى داخل المناطق المبنية وقد بنى ما يشبه المدن تحت الأرض والتي توفر له امتيازات تكتيكية واضحة حتى مقارنة بما كان يمتلك قبل ثلاث سنوات. بمعنى أن الجيش الإسرائيلي قد يستطيع ضرب حزب الله بقوة أكبر، ولكن حزب الله أيضاً يستطيع ضرب الجبهة الداخلية الإسرائيلية على الأقل بصواريخ أكثر ويعمق أكبر وربما بصورة أدق. إضافة إلى أنه لا يمكن «هزيمة تنظيم عصامي ناجح»، بحسب الخبراء الإسرائيليين، وحزب الله هو من هذا النوع وتتوفر له ثلاثة شروط: موجود على الحدود المقابلة لإسرائيل، يتمتع بولاية تامة من الدولة، وهذه البراعة محصنة من أي عملية قد تضرب بها... لذلك إن التغيير المطلوب إسرائيلياً للتغيير نتاج أي حرب مقبلة هو اعتبار لبنان بأسره عدواً وعدم حصر المعركة بحزب الله أو مجتمعه المناصر.

حاولت إسرائيل استخلاص الدروس من حرب لبنان وحرب غزة: فالمعركة في لبنان وحرب أجرت تقييماً وتحاول إعادة البناء. الصراع مستمر وحرب الإيرادات مستمرة.

هذه البنية هي ذخيرة إستراتيجية للمنظمة وقد أصبحت بشكل كبير في حرب لبنان الثانية، لكن هذه الأضرار كانت نتيجة الهجوم على البنى التحتية العسكرية. في هذا السياق يجب أن تكون المراكز الشيعية الكبيرة في الجنوب، وفي البقاع وفي بيروت هدفاً رئيساً إلى جانب المس ببنية الحزب التحتية الاقتصادية المستقلة في لبنان.

6 - ويشدد الخبراء على ضرورة تقصير فترة الحرب. على إسرائيل أن تفكر أن عامل الوقت في المعركة المقبلة في لبنان قد يكون مختلفاً تماماً، وقد يملك الجيش مدة أقصر من حرب لبنان الثانية أو حرب غزة، وعليه يجب أن تكون المعركة مدروسة جيداً منذ البداية، بحيث يضمن الجيش الإسرائيلي حسم المعركة في وقت قصير، وأحد سبل تقصير مدة القتال هو أن يتم قبل الخروج إلى المعركة نشاط دبلوماسي يضمن إنهاء الحرب بعد أيام قليلة وخلال ذلك يتم التسوية. بمعنى أن التسوية مع لبنان يمكن الاتفاق عليها مسبقاً مع الأطراف الغلبة ذلك الصلة قبل المعركة بغض النظر عما ستكون عليه نتيجة القتال. ويمكن أن تشمل التسوية حللاً لإغلاق الحدود بين سورية ولبنان ومنع نقل وسائل قتالية من إيران، وإبعاد حزب الله عن الجنوب وغير ذلك.

7 - ولكن البعض الآخر يرى أنه إذا نشبت غداً حرب لبنان الثالثة فإنه لن تكون في نتائجها مغايرة تماماً لحرب لبنان الثانية. صحيح أن إسرائيل تحسنت، وذات الصلة الكثير من الوقت واستخلصت الدروس بعد وقت قصير من الحرب على يد لجان منها، والجيش يعمل منذ ثلاث سنوات. وهناك الكثير من الفعل الناجح في ميادين الجبهة الداخلية وهناك تحسن في الصلة بين المستويين السياسي والعسكري.



تفوق الجيش الإسرائيلي الجوي بقدر كبير كما برز في حرب لبنان وفي المعركة في قطاع غزة...

من الواضح أن إسرائيل الرسمية لم تبرا بعد من الجراحات التي أصابها خلال الحربين، وهي تتعامل مع دروس الماضي ومع المستقبل على مصعبد حرب إسرائيل المقبلة، إذ يرى الخبراء الإسرائيليون أن إمكانية تقويض مثل هذه المنظمات بات أمراً مستحيلاً بل غير منطقي. إن ما يحظى به حزب الله من دعم من إيران وسورية لا يهدف فقط لمساعدته على إعادة بناء قوته العسكرية بعد حرب تموز إنما لجعله قوة كبيرة في المنطقة.

5 - ويعتبر هؤلاء أن الجيش الإسرائيلي بعد ثلاث سنوات على حرب تموز مضطر في حربه المقبلة مع حزب الله إلى وضع هدف تحقيق الردع والمس بقدرة الحزب ومنعه من بناء نفسه من جديد بعد الحرب. وتحقيق هذا الهدف لا يتم من خلال المس بمؤسسات الحكم ومنشآت البنى التحتية المدنية كما في حرب غزة

4 - الشرق الأوسط منطقة مملوءة بالمفاجآت والسياريوهات غير المتوقعة، ما سيضطر إسرائيل إلى الاستعداد لخطر مواجهة حربية مع دول عربية متوقع أن تدخل على خط المواجهة... وفي مثل هذا الوضع سيواجه الجيش الإسرائيلي جيوشاً نظامية تضم مئات الألوف من الجنود مصححين قوات مدرعة، ومشاة وقوات جوية. وأكثر من كل ذلك، فإن هذه الدول تملك قدرة كبيرة على إبطال

الثانية لا تزال صالحة... فالخطار على الجبهة الداخلية المعروضة هنا تترزم دولة إسرائيل لسنوات طويلة بواجهة قاسية مع التحدي ومع المخاطر المتزايدة على السكان المدنيين. وخلاصة هذا التحدي: بناء القوة لدى الأعداء: حماس، حزب الله، سورية وإيران، والذي يحاول كل منهم تطوير قدرات للمساس بالمدنيين وتشويش روتين الحياة في إسرائيل، وزعزعة لبنان وحرب غزة لتفكيك بظلالهما على الحياة الفكرية والعملية الإسرائيلية، خصوصاً في المجالين العسكري والسياسي، حيث دارت نقاشات مستفضية وانتهت إلى الاستنتاجات والخصائص التالية:

1 - الضربة التي أصابت صورة إسرائيل أشارت إلى العجلة في اتخاذ القرارات، إذ كانت حرباً غير ناجحة، وبما كان لها إنجازات، وأحدثت نوياً واضحة في العقل الإسرائيلي، فما من أحد في إسرائيل تخلص من الإحباط الذي رافق الحرب سواء في صفوف الجمهور أو في صفوف الجيش نفسه، حتى إن الجمهور الإسرائيلي لن ينسى أن كل ما يقال عن الدروس والتجرب لا يجد ترجمة حقيقية له في الجولة المقبلة للصراع. وهذا يزيد شكوا.

2 - أظهرت المعركتان، في غزة وفي لبنان قابلية الجبهة الداخلية في إسرائيل للتناكس، ففي غضون مدة زمنية قصيرة نسبياً نجح حزب الله في الشمال وحماس في الجنوب في توجيه إصابات شديدة للجبهة الداخلية، حيث ترك آلاف الإسرائيليين في حرب لبنان مناطق سكناهم في الشمال ولجؤوا إلى الجنوب، وفي أثناء عملية «الرصاص المصوب، ترك مواطنون من الجنوب المنطقة وتوجهوا شمالاً، وفي المنطقتين تضررت النشاطات الاقتصادي والاجتماعي كثيراً وما زالوا يحتجان إلى الترميم. كما أن معظم الدروس الأساسية لحرب لبنان

هل هناك مراوغة في تحديد موعد الانتخابات الفلسطينية؟

عماد خالدرحمة

استمرت الحكومة المقالة في الحكم وتم إدخال وزراء جدد إليها بشكل مخالف كلياً للدستور، وتحولت حكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض إلى حكومة تسيير أعمال، ثم إلى حكومة جديدة دون أن تحصل أي واحدة من الحكومات الثلاث على ثقة المجلس التشريعي أو مساعده أو مراقبة لأعمالها. لذا فإن هناك خطورة إذا استمر الحوار ثنائياً بعيداً عن الحوار الوطني الشامل وأن يتم التوصل إلى اتفاق مخصصة يتضمن تأجيل الانتخابات، وهذا أمر يمكن أن يكون مريحاً لحركة حماس التي تحافظ على الأغلبية التي حصلت عليها، ومريحاً لحركة فتح التي تحتفظ بالرئاسة، وهي غير جازفة بعد لخوض انتخابات في ظل الصراع بين أجنحتها المختلفة على خلفية عقد المؤتمر السادس. إن موعد الخامس والعشرين من كانون الثاني المقبل يقرب، ومفترض أن يقوم الرئيس قبل ثلاثة أشهر من هذا التاريخ بإصدار مرسوم يحدد موعد الانتخابات، ويحدد تشكيل لجنة الانتخابات المركزية التي ستشرف على هذه اللجنة من قبل الرئيس إذا لم يسبق ذلك التوصل إلى اتفاق، ومن دون مشاركتها أو موافقتها أو حتى التشاور معها؛ وكيف يمكن أن يشاركها الرئيس أو يتشاور معها ويعتبرها تنظيمياً متقدماً أجرى انقلاباً على السلطة وسيطر عليها في غزة؛ إن حلول موعد الانتخابات الدستوري دون إجرائها سينزع الشرعية عنها، وخاصة أن ما أثاره أبو اللطف من ملف الأسطة الراحل ياسر عرفات وقادة الآخرون، واتهامه المباشر

أقدم العدو الصهيوني على اعتقالات بحق النواب. من هنا ندرك مدى خطورة الدعوة لإجراء الانتخابات دون التوصل إلى اتفاق وطني أولاً، لأنه يمكن أن تقود إلى عكس ما ندعو إليه، أي إلى عدم إجراء الانتخابات، إذ هناك أوساط في حركة حماس أعربت عن رغبتها بتأجيل الانتخابات لمدة عامين أو أكثر أو أقل، حتى تتمكن الأغلبية التي حصلت عليها حماس في الانتخابات السابقة من ممارسة العمل الذي حرمت منه طوال السنوات الأربع الماضية، كما أن تأجيل الانتخابات يوفر ظرفاً لإيجاد أجواء مناسبة لإجراء الانتخابات أكثر من الأجواء الحالية التي لا تبشر بأن الانتخابات على الأبواب، بل تنذر بتجاوز الموعد الدستوري مثلما تم تجاوز موعد إجراء الانتخابات الرئاسية، ومثلما



تعد في الموعد نفسه. إن الانتخابات صعبة ومستحيلة في ظل الانقسام، ولن يقلل من صعوبتها توفير إشراف عربي ودوي، لأن الإشراف لا يغير من حقيقة أن قطاع غزة تحت سيطرة سلطة تزعمها حركة حماس، وهي التي تستحکم بالانتخابات سواء بالموافقة على إجرائها أو عدمها، وهي التي ستحکم بنتائجها إذا جاءت اليراح بما لا تشتهي السفن. فالانقسام قاد إلى حرب تشنها السلطة على حركة حماس في الضفة، وحرب أخرى تشنها سلطة حماس على حركة فتح في القطاع. والسؤال هو كيف يمكن في ظل هذه الحرب المتبادلة تنظيم الحملات الانتخابية وتأمين حرية الترشح والدعاية والتحرك وهي شروط ضرورية لتوفير تراهة أي انتخابات. مع أن هناك الكثير من المعوقات تعترض حماس في الانتخابات، منها وجود أكثر من ألف من أبرز كوادرها ومقاتليها في المعتقلات، إضافة إلى أن العديد من مؤسساتها قد تمت السيطرة عليه أو أنه موقوف، وهو باتفاق يوقع الحملة الانتخابية في الضفة كما يوقع فتح في غزة، وكل ذلك سيكون وسط حملات التحريض الإعلامية التي يتم فيها التخوين والتفكير من دون حساب، وبما يقوض نسج المجتمع الفلسطيني بأكمله، إضافة إلى وجود الاحتلال الجائئ على صدور الجمع، فالعابر في غزة مغلقة، وسياسة الحصار الصهيوني ضد شعبنا الفلسطيني في الضفة وغزة ما زالت على أشدها، كما لا زالت قوات العدو الصهيوني ماضية في اعتقال المناضلين من الفلسطينيين، منهم 36 نائباً في المجلس التشريعي معظمهم من حركة حماس، واعتقالهم يدل على أن الشعب العربي الفلسطيني ليس حراً، وسيكون مصير من لا يرضى عليه الصهاينة السفن، إن رج

لمحمود عباس ومحمد دحلان الذي جاء من الحارة إلى الوزارة، بتآمرهما مع مجرم الحرب شارون في العام 2004، والآن أتى عباس ليقول إن صور عن الوثائق التي طرحها فاروق القدومي أبو اللطف هي من إنتاج العقل الترميزي الصهيوني وإن هذه الوثائق منشورة على موقع صهيوني. وإن (أبو اللطف) قد تبني الرأي الصهيوني دون تدقيق. كل هذا كان عشية التحضير لجولة جديدة من المفاوضات الفلسطينية في القاهرة، وكذلك التحضير لاتعداد مؤتمر حركة فتح بعد انقطاع دام سنوات طويلة. من هنا فالقاهرة تشير إلى أن الاتفاق الفلسطيني الذي يمكن التوقيع عليه مع احتتام الجولة السابعة سيكون أولياً، ما يشير إلى صعوبة أو ربما استحالة التوصل إلى توافق شامل ونهائي على كافة ملفات الخلاف، التي يغيب عنها الملف السياسي، لصالح ملفات تتعلق بمخاصمة ثنائية حول المواقع والمسالك، إذ لم تشهد ملفات الخلاف صراعات ذات أبعاد سياسية، بقدر ما يدور الحديث عن صياغات لتقاسم وظيفي، وبعائناً أن هذا التقاسم في مواقع النفوذ هو جوهر هذا الخلاف، أما المسائل ذات الأبعاد السياسية، فهي قد تطرح بين وقت وآخر للتغطية على جوهر الخلاف المتمثل في مخاصمة التقاسم الوظيفي. فالورقة المصرية التي أحالت تشكيل كوراء، وفاق وطني إلى مستقبل غير منظور لصحة لجنة تنسيق تم التوصل بشكل أو بآخر إلى صلاحياتها وتشكيلها، ربما تُمكن الطرفين من التوقيع على اتفاق أو ب، وهو الاتفاق اللواقع الراهن ومنحه شرعية بقول البعض إنها مؤقتة لحين موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية أو تأجيل العام المقبل، لكن قراءة في الواقع الراهن، والتربغ إلى إمكانية واقعية لعقد مثل هذه الانتخابات، والحل يمكن في هذه الحال على توافق لتأجيل الانتخابات لعامين آخرين، وهو موعود قابل للتמיד أيضاً، وترغب به أطراف عدة.